****

**مناقشة**

**حصيلة أداء الحكومة خلال نصف ولايتها**

السيد رئيس الحكومة المحترم

نتمنى لكم رمضانا مباركا كريما، أعاده الله عليكم بالهداية والتوفيق والسداد وأعاده على بلدنا بمزيد من الأمن والاستقرار، وبمزيد من الازدهار والإشعاع.

باسم فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بايجابية تلقائية مبادرتكم، لأننا لم نعد في حاجة إلى اللجوء إلى مقتضيات الفصل 101 من الدستور لتقديم الحصيلة المرحلية لحكومتكم أمام البرلمان، وهذا مؤشر على احترامكم لهذه القاعدة الديمقراطية. ونتمنى أن تحترموا باقي القواعد، ولا سيما تلك المتعلقة ب:

* مشاريع مقترحات القوانين التي تتجاهلها الحكومة بشكل ممنهج.
* طلبات المعارضة للتحدث في مواضيع هامة وطارئة أي " الإحاطة ".
* تمكين المعارضة من المعلومة على قدم المساواة مع فرق الأغلبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بداية نود استغلال هذه اللحظة الدستورية الهامة للتعبير، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، عن 4 مواقف:

1. مدى اعتزازنا وافتخارنا بالنجاح الباهر والإشعاع الرائع والرمزية الحضارية القوية للمبادرات الملكية السامية باستضافة قداسة بابا الفاتكان وب " نداء القدس "، ونؤكد التفافنا القوي حول جلالة الملك في دفاعه المستميت عن القضية الفلسطينية وخاصة القدس الشريف ونثمن عاليا التفاتته النبيلة لترميم فضاءات القدس الشريف ودعم المقدسيين.
2. ونعبر أيضا عن امتنانا لجلالة الملك على الرمزية القوية للمساهمة التضامنية لإعادة بناء المعلمة الدينية والتاريخية والفنية لكنيسة NOTRE DAME DE PARIS التي كانت تنتصب شامخة في قلب عاصمة الأنوار قبل أن تلتهمها النيران.

فهذا دليل آخر قاطع على انفتاح بلدنا وتشبعه بالقيم الإنسانية الكونية من تسامح ديني وتعايش سلمي وتضامن إنساني وتلاقح حضاري ناتج عن طبيعة الهوية المغربية، المتعددة الروافد، ونعبر عنها نحن في البام ب" التمغربيت".

1. وتنويهنا الكبير أيضا بنتائج الدبلوماسية الملكية التي أثمرت قرار مجلس الأمن ليوم 30 أبريل 2019 وبداية اقتناع هذا المجلس بعدالة قضية وحدتنا الترابية وتجديد اعترافه بجدية ومصداقية مقترح الحكم الذاتي وإحصاء سكان مخيمات تندوف كمدخل لطي ملف الصحراء المغربية بصورة نهائية.
2. ونقدم بالمناسبة تحية إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية ولقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وللدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والأمن الوطني والإدارة الترابية على التضحية من أجل الوطن والدفاع عن عزته وشموخه وتحصين مناعته وإشعاعه ..

أما مناقشة الحصيلة المرحلية، فسنتناولها في محورين:

* السياق السياسي والدستوري للحصيلة المرحلية والتقييم العام لمضمونها،
* ثم استعراض أهم المؤشرات الدالة على عدم احترام الحكومة لالتزاماتها المسطرة في برنامجها الذي نالت به ثقة نواب الأمة في ابريل 2017.

والنتيجة أن الحصيلة العامة هزيلة، ونعتبرها مجرد "حصيلة تصريف الأعمال" وتميزت بمواصلة عمل الحكومة السابقة في الإجهاز على الطبقة الوسطى وتأجيل حلم إقامة العدالة الاجتماعية والمجالية وضرب الأمل في الغد الأفضل، وذلك عن طريق نهج سياسة خوصصة غير معلنة للقطاعات الاجتماعية الحساسة، وهو ما يهدد منظومة السلم الاجتماعي ببلادنا .

**أولا – السياق السياسي والدستوري للحصيلة المرحلية:**

السيد رئيس الحكومة المحترم

استمعنا إلى عرض الحصيلة المرحلية بإمعان، ودرسناها بموضوعية، كمعارضة بناءة ومسؤولة، على ضوء ما سميتموه البرنامج الحكومي ونسميه نحن "وثيقة النوايا الطيبة" والبرامج الانتخابية للأحزاب المكونة للحكومة، وتبين لنا أن الواقع الملموس لا يزكي خطابكم المتفائل مهما تسلحتم بلغة الأرقام، ومهما عبرتم عنه من ارتياح، لأن أخطاء الحكومة تعد بالجملة وتواصلها ضعيف جدا، فالضبابية والانتظارية هما سيدا الميدان، والحكومة لا تتوفر على مشاريع كبرى مؤطرة تزيل الضابية وتطرد الانتظارية، وثقة الشعب فيها انتهت.

الكل يستغرب دعوتكم لعقد دورة برلمانية استثنائية للمصادقة على قانون الإطار المتعلق بالتعليم، ففشلتم في ذلك فشلا ذريعا غير مسبوق، بسبب موقف فريقكم الذي انقلب عليكم، وانقلب على الإجماع الحكومي وعلى الإجماع البرلماني، إرضاء للموقف المتطرف لرئيس الحكومة السابق ولحركة التوحيد والإصلاح الدعوية، وبالتالي لم يعد لحكومتكم أي معنى سياسيا.

السيد رئيس الحكومة المحترم

لا يخفى عليكم أن كل فعل سياسي وكل قرار حكومي تؤطره سياقات داخلية بالطبع ولكن أيضا سياقات دولية وجهوية لا بد من أخذها بعين الاعتبار، لكن يبدو أنكم لم تعملوا، بما فيه الكفاية وبما تتطلبه تحديات المرحلة، على:

* تقييم التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع المغربي وخاصة على المستوى الديمغرافي والتواصلي؟
* وتقييم ورصد التطورات المتلاحقة حول بلدنا؟
* واستخلاص أهم الدروس من الموجة الأولى لتداعيات "الربيع العربي"؟
* واستيعاب دوافع وأبعاد الموجة الثانية من احتجاجات هذا "الربيع"؟

 إن التطورات الجيوستراتيجية العالمية والجهوية تؤشر على وجود مخططات جهنمية للقوى النافذة في العالم تسعى بشكل مكشوف وعنيف لفرض نظام عالمي جديد يكرس سيطرتها و يعزز مصالحها. ويتم التركيز على إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برمتها، حيث ستختفي أنظمة وستبرز أخرى، وستقسم دول وتبرز أخرى لإعادة إنتاج معاهدة سايس بيكو جديدة.

إن انطلاق موجة جديدة من احتجاجات "الربيع العربي" بدأت تمس دول الجوار، بما فيها الجوار المباشر لبلدنا. وبدأت تلك الاحتجاجات تتسع وتتجذر، وترفض الحلول الوسطى، في سياق مطبوع بغياب مشاريع سياسية كبرى رائدة، بديلة و قادرة على تأطير الاحتجاجات وتوجيهها نحو الخيارات الإصلاحية المنشودة.

وينضاف إلى ذلك أن قيادات "المشروع الإرهابي العالمي" بدأت تتجمع وتستقر في إفريقيا وفي منطقة الصحراء الكبرى بعد أن انهزمت في موطنها الأصلي في غرب آسيا والشرق الأوسط، وهو ما سيخلق متاعب وقلاقل جديدة لأمن واستقرار منطقة شمال إفريقيا التي نحن البلد الوحيد المستقر والصاعد فيها.

ولقد استطاعت بلادنا - والحمد لله- أن تتوفر على شروط المناعة الذاتية والاستقرار بفضل التلاحم بين العرش والشعب والذكاء السياسي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وسرعة تفاعله مع المطالب الإصلاحية التي عبرت عنها الفئات الحية من الشعب المغربي سنة 2011.

 والسياق التاريخي والاجتماعي الجديد أصبح يتطلب سرعة أكبر وجرأة أكثر في إنجاز الإصلاحات في مختلف المجالات وفي مقدمتها: الاقتصاد المنتج للثروة والتعليم والتشغيل والصحة والعدالة الاجتماعية والمجالية والحكامة الجيدة ومحاربة الريع والفساد بمختلف أشكاله.

السيد رئيس الحكومة المحترم

إن ما يبعث على القلق اليوم هو أن حصيلتكم لم تستحضر جيدا السياقات الجيواستراتيجية الجديدة الدولية والجهوية والوطنية في كل مناحي الحياة العامة، فحكومتكم المتخاذلة لم يعد لها اليوم أي معنى سياسي، لأنه لم يعد يهمها إلا الاستمرار في مواقعها الحالية وحتى المستقبلية.

وتراجع وتيرة الإصلاحات ببلادنا، وتلكؤ الحكومة في إنجازها والاختباء وراء خطاب هجين يجمع بين السلطة والمعارضة أفقد شرائح عريضة من المغاربة الثقة في العمل الحكومي وفي الفاعل السياسي وفي كثير من المؤسسات، وربما أفقدهم حتى الأمل في المستقبل.

إن استقراءاهم مؤشرات التنمية البشرية والحكامة الجيدة يبين، بما لايدع مجالا للشك، أن الحصيلة المرحلية هزيلة وتعتبر مجرد "حصيلة تصريف الأعمال" وذلك بالرغم من الصورة الوردية التي قدمتموها بها، واليكم 10 مؤشرات على ما نقول :

* تقارير المجلس الأعلى للحسابات تكشف بصورة دورية مدى انتشار سوء التدبير والتبذير في القطاعات الحكومية وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة.
* استمرار الحكومة في الاستدانة المفرطة من أجل تنمية محدودة، حتى أن المديونية العمومية ستتجاوز سقف 1046 مليار درهم في متم 2019.
* نسبة النمو الاقتصادي لن تتجاوز، حسب تقرير البنك الدولي، 2 في المائة وفي أفضل الأحوال 3 في المائة في أفق 2021 بينما البرنامج الحكومي يتوقع نسبة تتراوح ما بين 4.5 وبين 5.5 في المائة في أفق 2021.
* البطالة مزمنة وفي ارتفاع وتجاوزت 10 في المائة بينما البرنامج الحكومي يتوقع تراجعها إلى 8.5 في المائة.
* -73 في المائة من الضريبة على الدخل يؤديها المأجورون بينما مساهمة المهنيين تبقى في حدود 5 في المائة فقط.
* العالم القروي ما زال ينتظر التنمية التي تبشر بها الخطابات الانتخابية، والحكومة لا تدرك دوره في تثبيت الاستقرار، وإلا كيف لها أن ترضى بأن تعيش ساكنة العالم القروي بمعدل دخل سنوي 9500 درهم أي 26 درهم يوميا.
* السمك لم يعد في متناول الأسر المغربية رغم أهمية الثروة السمكية الوطنية (كيلو سمك الباجو روايال يوميا = 6000 درهم شهريا = 2 مرات السميك).
* الإعفاء الملكي لعدد من الوزراء بسبب تهاونهم في متابعة أوراش التنمية الجهوية والوطنية (حتى ندرة الماء الشروب لم تستنفر وزراء حكومتكم).
* الحكومة ترفض، بكل تهور، الكشف عن الدراسة المزعومة بشأن "الساعة المضافة" وكأن الأمر يتعلق بسر من أسرار الدفاع الوطني.
* كثير من الوزراء تخلوا عن مهامهم الدستورية وانشغلوا مبكرا بالصراعات الانتخابوية لسنة 2021، وهو ما فرمل العمل الحكومي والتنمية في المملكة.

السيد رئيس الحكومة المحترم

إن ضعف أداء حكومتكم المتخاذلة وصراعاتها الداخلية، لأغراض انتخابية، تجعلنا نتساءل اليوم:

* هل نحن أمام حكومة مسؤولة بالمعني السياسي والديمقراطي؟
* وهل نحن فعلا أمام حصيلة لنصف ولاية من 5 سنوات؟

 قد يبدو هذا التساؤل مجانبا للصواب أو مبالغا فيه، لكن إذا ما تأملنا في طبيعة هذه الحكومة الجديدة/القديمة سنجدها "حكومة سياسية" لكن بدون "رؤية سياسية" وبدون "برنامج منسجم ومدقق". وحصيلتها اليوم هي فعلا حصيلة "تصريف الأعمال"، خلال مدة 22 شهرا فقط بدل سنتين ونصف كما يقتضي الدستور ذلك.

السيد رئيس الحكومة المحترم

لا داعي للاستغراب والتسرع واتهام الآخرين بالتشويش والتبخيس، و سنوافيكم فيما بعد بالحجة والبرهان. أما الآن فنذكركم فقط ب 3 حقائق صادمة عن سياق تشكيل حكومتكم لفهم سبب هزالة حصيلتكم :

1. استغرق تشكيل حكومتكم وتقديمها لأول مشروع قانون مالي لها أزيد من 8 أشهر، وهو ما ضيع على الوطن دورتين برلمانيتين من التشريع، وتكبد الاقتصاد الوطني من جراء بلوكاج السيد عبد الاله بنكيران والبلوكاج الذي تسببتم فيه أنتم، سيادة رئيس حكومتنا المحترم، خسارة مقدرة في 22 مليار درهم.

2. شكلتم حكومة مفرطة السمنة تحت ضغط الترضيات وليس إبداع الاستراتيجيات، مكونة من 6 أحزاب وكأنها حكومة "وحدة وطنية"، وبمرجعيات مختلفة ومتباينة مع مرجعية حزبكم. وبلغ العبث الديمقراطي منتهاه بالتكرم السياسي على حزب لا يملك فريقا برلمانيا بعدد من الحقائب الوزارية يفوق حجمه البرلماني، وجل وزرائه تم إعفاؤهم لتهاونهم في القيام بمهامهم الدستورية.

3. اشتد الصراع بين أحزاب الأغلبية الحكومية لأسباب انتخابية، وهو شيء غير مقبول، بل وهدد بعضهم بالنزول من سفينة الحكومة، وحجة أحدهم هو غدركم بحزبه وخيانة فريقكم له.

السيد رئيس الحكومة المحترم

يقول المثل الشعبي المغربي : "قالو طاح، قالو من الخيمة خرج مايل".

فكيف إذن لحكومة هشة، ضخمة العدد، قليلة الانسجام، عديمة الكفاءة مسكونة بالهاجس الانتخابي، أن تنجح في رفع تحديات المرحلة. وتبدع الحلول الناجعة للمشاكل الكبرى المطروحة على بلادنا ، وتحقق إنجازات تستحق التنويه. و نذكر على رأس تلك المشاكل الكبرى:

1. مواصلة الإصلاح و تفعيل الدستور المراجع سنة 2011 في مختلف مجالات الحياة العامة واستكمال بناء المؤسسات ودعم تجربة الجهوية المتقدمة واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات الفردية والنقابية والمساواة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة الجيدة الشاملة.
2. الرفع من وتيرة بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات وتحصين الخيار الديمقراطي وإبداع نموذج تنموي جديد كفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية.
3. تطبيق سياسات تنموية واجتماعية جريئة لمعالجة الخصاص الاجتماعي المهول الناتج عن تطبيق نموذج تنموي متجاوز بينت الممارسة عجزه عن تحقيق أهم أغراضه ولا سيما إقامة عدالة اجتماعية ومجالية وقضائية حقيقية توفر الكرامة للمواطنات والمواطنين وتعيد إليهم الثقة في الحكومة وفي السياسة والحفاظ على الأمل في الغد الأفضل في وطنهم.

وبالمناسبة، تفتخرون باتفاق الحوار الاجتماعي ل 25 أبريل 2019، لكنكم تنسون أنه جاء متأخرا جدا، وناقصا جدا، وهزيلا جدا، وتفوح من أجندته رائحة انتخابات 2021. فحكومة بنكيران اقتطعت دفعة واحدة 600 درهم من أجور الموظفين لسد العجز المالي لصناديق التقاعد، وأنتم قررتم زيادة 500 درهم في الأجور على امتداد 3 سنوات، إذن لا تحسن في الأوضاع الاجتماعية للموظفين. أليس في هذا ضرب لمنظومة السلم الاجتماعي الوطنية رغم أن بلدنا ما زال يحتاج إلى مزيد من الاستقرار لصياغة مشروعه التنموي الجديد؟

السيد رئيس الحكومة المحترم

لقد تضمن فعلا البرنامج الحكومي الذي نلتم به ثقة نواب الأمة الشيء الكثير من القضايا التي ذكرناها، لكن امتحان التطبيق وتقييم الحصيلة المرحلية بين أن الأغلبية الساحقة من وعود البرنامج الحكومي بقيت لحد الآن مجرد شعارات، وأنكم بعيدون عن الوفاء بالتزاماتكم الحكومية ووعودكم الانتخابية وهذا أمر خطير من الناحيتين السياسية والاجتماعية.

لذا نتساءل: هل نحن فعلا أمام حكومة بالمعنى الديمقراطي للكلمة، توفي بالتزاماتها و تحترم وعودها أمام من عينها ومن نصبها ومن يثق فيها؟

السيد رئيس الحكومة المحترم

قال جلالة الملك حفظه الله: "إن وراء كل أزمة فرصة. وعلى الذكاء التدبيري اكتشافها واستثمارها. لكن، مع الأسف، كانت حكومتكم محدودة الذكاء السياسي والتدبيري، فرفعتم الراية البيضاء تحت تأثير الضغط الدعوي لفعاليات حزبكم، والهاجس الانتخابي لمكونات حكومتكم، والرغبة في الحفاظ على الكراسي الحكومية لوزرائكم.

وإليكم 6 مؤشرات دالة على ما نقول :

1. لا يبدو من الحصيلة أن الحكومة قد استغلت بما فيه الكفاية الفرص الاستراتيجية التي وفرتها الدبلوماسية الملكية على عدة واجهات، ولاسيما في آسيا وفي إفريقيا سواء في المجال المؤسساتي للاتحاد الإفريقي أو في مجال التكتلات الاقتصادية الجهوية والقارية أو في المجال الأمني ومحاربة الإرهاب أو في المجال الثقافي والبيئي. وإذا ما استثنينا المقاربة الإنسانية للمملكة في مجال الهجرة، نجد أن خير مثالين على ما نقول هما: غياب نموذج تنموي متعدد الأبعاد للتعاون المغربي/ الإفريقي واضح المعالم وكبير الطموح يراعي خصوصية الحضارة الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى. إضافة إلى تعثر العديد من المشاريع التنموية ببعض الدول الإفريقية وانعدام المواكبة الإعلامية القوية لها، القادرة على إبطال مفعول القوى المضادة للاختراق المغربي للاتحاد الإفريقي.
2. تأخر غير مبرر في إعداد استراتيجية مندمجة ومتماسكة لإقامة العدالة الاجتماعية والمجالية والضريبية طبقا للمضامين الحقوقية والاجتماعية للدستور المراجع، فمشروع إنجاز "السجل الاجتماعي" مثلا لا يسير بالوتيرة الاستعجالية التي تفرضها معالجة معضلة الفقر والهشاشة ببلادنا.
3. استمرار الحكومة في الاستسلام الممنهج لتصورات البنك الدولي دون اعتبار لانعكاساتها السلبية في المجال الاجتماعي حيث يتضح من الحصيلة المرحلية أن الحكومة ماضية في نهج "سياسة خوصصة غير معلنة" - وبدون احترام للقوانين- بهدف تعميم الخوصصة حتى على القطاعات الاجتماعية، فبعد خوصصة أهم مؤسسات الاقتصاد الوطني رصدنا مسلسلا لخوصصة قطاعات اجتماعية حساسة: قطاعات السكن ثم الصحة ثم التعليم ثم الوظيفة العمومية ثم استخلاص الضرائب،ثم الأمن الخاص ثم تموين السجون، وحتى نظافة وحراسة المباني الحكومية والبستنة ...الخ.
4. مواصلة الإجهاز على الطبقة الوسطى بالرغم من كونها عمود الاستقرار في كل المجتمعات. وهذا شيء غير مقبول: فالاقتصاد غير المهيكل ما زال منتشرا، ومنظومة السلم الاجتماعي هشة، و73 في المائة من الضريبة على الدخل يؤديها المأجورون بينما ن المهنيون لا يؤدون إلا 5 في المائة منها، وتحرير الأسعار تتحمل عبئه الاقتصادي جميع الطبقات الاجتماعية بما فيها المتوسطة والضعيفة دون أن يكون هناك مقابل خدماتي يبعث على الارتياح. فالرميد لا زال بعيدا عن بلوغ أهدافه، وتبسيط المساطر الإدارية لا زال شعارا بدون مضمون، وحجم الريع والرشوة واستغلال النفوذ ما زال مقلقا جدا ...الخ.
5. عجز حكومي مزمن في مواجهة معضلة الفساد و البطالة ولا سيما تشغيل الشباب حامل الشهادات. لقد ارتفعت نسبة البطالة لتتجاوز 10 في المائة. وكاد الرفض الملكي المتكرر للمقترحات التي قدمتموها لجلالته في مجال التكوين والتشغيل أن تعصف بالحكومة برمتها لأنها قليلة الإبداع.والخطير في الأمر، أن العجز المزمن للحكومتين الأخيرتين ولد الانطباع عند الكثيرين بأن معضلة البطالة مسألة "قدر" وليست نتاج سياسات حكومية وتدبير بشر، فالاستراتيجية المعلن عنها مؤخرا لن تكون جاهزة إلا في سنة 2022.
6. لقد أبدع حزبكم السيد رئيس الحكومة "بلوكاج " من نوع جديد، نسميه " البلوكاج التشريعي". لقد دعوتم إلى عقد دورة استثنائية للتصويت على قانون الإطار المتعلق بالتعليم وفشلتم في ذلك فشلا ذريعا، حيث انتهت الدورة بدون المصادقة على مشروع قانون الإطار. لأن فريقكم في هذا المجلس الموقر، وفي سابقة سياسية خطيرة، عرقل التصويت بالإجماع - بمن فيها فرق المعارضة- على مشروع القانون - الإطار المتعلق بالتعليم الذي صادق عليه المجلس الحكومي وزكاه المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك. ويعرقل فريقكم أيضا مشروع القانون التنظيمي المتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية بحجة ضرورة التخلي عن كتابتها بالتيفناق لفائدة الحرف العربي.

ونتحدوكم - السيد رئيس الحكومة - أن تطلبوا عقد جلسة تشريعية للتصويت على مشروع قانون الإطار ومشروع القانون التنظيمي بترسيم اللغة الأمازيغية. وبسبب "البلوكاج التشريعي" من طرف الحزب القائد للحكومة، يجول بخاطرنا في فريق الأصالة والمعاصرة سؤال آخر: هل هذه الحصيلة المرحلية هي حصيلة الحكومة أم حصيلة حركة التوحيد والإصلاح؟ وذلك بالنظر:

- أولا، للدور السياسي المؤثر لرئيس الحكومة السابق السيد عبد الإله بنكيران في تطرف المواقف، لدرجة أنه طالبكم بالانسحاب من الحكومة التي تترأسونها سعيا وراء خلق أزمة سياسية في البلاد .

- وثانيا لأن من كلفتموهم بالإشراف والتنسيق على إعداد هذه الحصيلة هم من القياديين البارزين ل" حركة التوحيد والاصلاح " الدعوية.

 فهل هذه حصيلة حركة "دعوة" تبحث عن تأزيم الوضع السياسي أم حصيلة حكومة يلزمها الدستور بتلبية حاجيات المواطنات والمواطنين؟

## ثانيا – المؤشرات الكبرى على الاجهاز على الطبقة الوسطى و تأجيل حلم إقامة العدالة الاجتماعية والمجالية

## السيد رئيس الحكومة المحترم

حتى نرفع الشك باليقين كما يقول الفقهاء، ننتقل بصدد تقييم حصيلتكم إلى التفاصيل والحجج الدامغة انطلاقا من المحاور الخمسة للتصريح الحكومي باعتباره وثيقة سياسية تلزمكم دستوريا. وسنركز على ما لم يتم انجازه لحد الآن، ولا يمكنكم اعتبار ذلك تشويشا أو تبخيسا لحصيلة حكومتكم، لأن الدستور الجديد أقر للمعارضة في فصله العاشر مكانة تخولها حقوقا دستورية في ممارسة العمل البرلماني والحياة السياسية.

**أولا - بصدد المحور الأول بشأن تعزيز الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة**

تبدو حصيلتكم المرحلية بعيدة كل البعد عما تضمنه البرنامج الحكومي من التزامات كبرى ذات طبيعة تشريعية ومؤسساتية وتنظيمية وسياسية، ونظرا لعدم كفاية الوقت سنقتصر على بعض الأمثلة الدالة:

1. فيما يتعلق بدعم الخيار الديمقراطي كخيار دستوري لا رجعة فيه والذي يقتضي المساواة بين المواطنات و المواطنين كجوهر للديمقراطية نسائل الحصيلة عما يلي:
* لماذا حرمت الحكومة لحد الآن مغاربة العالم من ممارسة حق دستوري وهو التمثيلية في المؤسسة التشريعية؟ .
* ولماذا تتردد الحكومة لحد الآن في تشكيل المجلس الاستشاري للمغاربة القاطنين بالخارج عن طريق الانتخاب طبقا للممارسات الديمقراطية الفضلى؟

بكل بساطة هذا التقاعس الحكومي لا يدعم الخيار الديمقراطي إطلاقا.

1. وفيما يتعلق ببناء دولة الحق والقانون يتبين من الحصيلة أن المجهودات البسيطة تحققت على مستوى تحيين بعض النصوص القانونية لكن تفعيل المؤسسات المحدثة لهذا الغرض تعرف بطءا كبيرا، و المقلق في الأمر هو أن ممارسة الإدارة وتدبيرها للحقوق والحريات الفردية والجماعية (حراك الحسيمة وجرادة...)، تبقى بعيدة عن المرجعية القانونية المؤطرة لذلك. فبعض التقارير الدولية والصحافة الوطنية والجمعيات الحقوقية سجلت في المدة الأخيرة تراجعات ملموسة في مجال احترام الحريات العامة وبعض الحريات الفردية والعديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
* ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية لازال متعثرا بمجلس النواب بسبب موقف فريقكم وحده السيد رئيس الحكومة. وإذا ما غيرتم موقفكم سيتم التصويت عليه بالإجماع استمرارا لروح التوافق التي تسود عادة التصويت على مشاريع القوانين التنظيمية.
* وضعتم لائحة بالقوانين التي ستعملون على استصدارها لكن اغفلتم ، سواء في الحصيلة او في البرنامج الحكومي، القانون المنصوص عليه في الفصل 94 من الدستور بشأن تحديد مسطرة تفعيل المسؤولية الجنائية لأعضاء الحكومة عما يرتكبونه من جرائم أثناء ممارستهم لمهامهم، وهو ما يعني أنكم خلقتم حصانة واقعية لا يقرها دستور المملكة، وكان الوزراء معصومون ومقدسون، وهذا موقف يناقض مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والمساواة.
* تعزيز تمثيلية النساء لا زالت تراوح مكانها، ومبدأ المناصفة لا يكتسي إلا صبغة رمزية على مستوى الممارسة. والعنف ازداد انتشارا رغم إصدار القانون وذلك بسبب غياب برامج حكومية ناجعة للوقاية والعلاج. والدراسة الحديثة حول "مكانة المرأة الموظفة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية بالمغرب" التي أنجزتها وزارة الوظيفة العمومية خلصت إلى أن 13 في المائة فقط يوجدون في مواقع المسؤولية و26 في أسفل السلم الإداري.
* أين اللجنة العليا لتدوين وتحيين التشريعات المذكورة في برنامجكم؟
* أين القانون الذي سيؤطر العمل المدني التطوعي؟ .

ولائحة الوعود المهملة طويلة لا يسع المجال لاستعراضها كاملة.

1. وفيما يتعلق بترسيخ الجهوية المتقدمة سجلنا أن الحكومة عملت على فرملة الحماس السياسي والتكريس الدستوري للجهوية المتقدمة والتوجيه الملكي بشأنها، وذلك عن طريق التأخر في نقل الاختصاصات وفي إصدار النصوص التنظيمية والتردد في خلق اللجن المختصة لإطلاق سراح الجهوية المتقدمة. واستفحل الأمر مع تحكم الحكومة في تنفيذ مقررات المجالس الجهوية ولا سيما بخلق وكالات تنفيذ المشاريع التي تبرمجها مجالس الجهات. فما أعطته الدولة بيد أخذته الحكومة بيد أخرى. ونتساءل هل تخصيص 8.4 مليار درهم سنة 2019 ل12 جهة سيساعد على بناء جهوية متقدمة حقيقية قادرة على تحقيق التنمية الجهوية لساكنة الجهة؟ ليست هذه هي الجهوية التي كرسها دستور 2011 واكد عليها جلالة الملك.

# ثانيا – بصدد المحور الثاني بشان تعزيز قيم النزاهة والعمل على اصلاح الادارة وترسيخ الحكامة الجيدة

السيد رئيس الحكومة المحترم

هذا محور معقد وضخم ومهم وحاسم في ترتيب الدول في مجال الشفافية والنزاهة والحكامة. الحصيلة الخاصة به تبقى فقيرة للغاية وخاصة على مستوى التطبيق والتنفيذ والممارسة اليومية خلافا لاستنتاجاتكم السطحية، ونتساءل:

- ما هو المعنى الحقيقي للتحسن الشكلي لتصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد الذي جاء في عرضكم؟

-هل ترسخت منظومة القيم لدى المغاربة؟

-هل أنجزت الدراسات القبلية لأثر وجدوى القوانين والمشاريع العمومية (أين هي الدراسة المتعلقة بالزيادة في الساعة)؟

- أين هي الآليات المؤسستية واللجن بين وزارية الخاصة بالتقييم الداخلي للسياسات العمومية؟

هل أنجزت الدراسات الخاصة بتتبع الأثر الفعلي للقوانين.

أين هي الآليات المختصة بمتابعة التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والتفتيش والمراقبة؟

أين النظام المندمج لتدبير وتقييم الاستثمارات العمومية؟

-الإصلاح الإداري ما زال حلما بعيد المنالـ فالارتجال والبيروقراطية لازالا يطبعان عمل إدارتنا. وخير الأمثلة: قرار الزيادة في الساعة والعطل المدرسية وعدم إعفاء البطاقة الوطنية من 5 شواهد إدارية ....الخ .

أين مراجعة منظومة التعيين في المناصب العليا و في مناصب المسؤولية؟

- إن مناقشات المناظرة الوطنية حول الجبايات فضحت وهم العدالة الجبائية الذي تتحدث عنه حصيلتكم، 73 في المائة من الضريبة على الدخل يؤديها المأجورون بينما لا يؤدي المهنيون إلا 5 في المائة منها.

كل هذه التساؤلات لا جواب عنها في الحصيلة المرحلية، لأنه لم ينجز شيء يستحق الذكر مما سطر في البرنامج الحكومي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تعرفون مدى تركيز دستور 2011 على مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة (الفصل 154).

وشكلت محاربة الفساد و تحقيق الحكامة الجيدة والنزاهة، هدفا كبيرا في برنامج هذه الحكومة، وهو أيضا شعار الحزب الأغلبي الذي قاد الحكومة السابقة ويقود الحكومة الحالية.

 لقد شكل عدم تنفيذ هذا الالتزام بل والتخلي عنه صراحة بشعار "عفى الله عما سلف" أكبر صدمة وأكبر عملية نصب سياسي تعرض لها المغاربة منذ 2012 إلى الآن.

ورغم ما جاء في الحصيلة، لا تخفى على أي أحد منا أن اختلالات الحكامة الجيدة كثرت وتوسعت ما بين 2012 و 2019 أكثر من أي وقت مضى. .

و اسمحوا لي أن أقدم لكم بعض مظاهر التسيب في تدبير المال العام، فعلى مستوى حكامة المالية العمومية، يظل القاسم المشترك بين القطاعات الوزارية والمقاولات والمؤسسات العمومية، هو هدر المال العام، وانتشار المحسوبية والزبونية والولاءات الحزبية على حساب عقلنة وترشيد النفقات والاستحقاق والإنصاف..

لقد دق المجلس الأعلى للحسابات ناقوس الخطر حينما تحدث عن الاختلالات الخطيرة التي كشفها افتحاص شامل لوضعية المؤسسات العمومية التي تستنزف المالية العمومية وتفاقم الدين الخارجي وتشكل خطرا على مالية الدولة. لقد ظلت هذه المؤسسات تلجأ إلى الاقتراض بشكل تصاعدي من الخارج بضمانة الدولة لإنجاز برامجها الاستثمارية مع العلم أن مساهمتها في مداخيل الدولة لازالت في تراجع مستمر بالنسبة للبعض إن لم نقل منعدمة.. ونبهنا مرارا في فريقنا إلى إشكالية ترشيد النفقات وكتلة الأجور داخل هذه المؤسسات في انسجام تام مع الواقع الاجتماعي لبلادنا. ولكن للأسف كل التقارير والوقائع تؤكد مدى استفحال هدر المال العام وغياب الحكامة الجيدة فكيف يعقل أن 2000 مستخدم داخل مؤسسة عمومية واحدة يحصلون على أكثر من 500 مليون درهم ككتلة أجور سنوية؟ كيف يعقل أن مقاولة عمومية تخصص أكثر من 1.600 مليون درهم ل300 إطار؟.

إن منظومة الأجور داخل المقاولات والمؤسسات العمومية تشكل أحد مداخل اللاعدالة الأجرية ببلادنا وإحدى مسببات التفاوتات الاجتماعية.. أما على مستوى القطاعات الوزارية حيث يشتغل للأسف كل لنفسه في غياب أي تصور جماعي برؤية موحدة وأهداف مشتركة، فقد تم بناء التشكيلة الحكومية الحالية على منطق تقسيم الكعكة بين مكوناتها، وهذا ما ظهر جليا منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة في ضرب صارخ لكل مقومات ترشيد النفقات وحكامة التدبير والتسيير .. وأصبحت بعض القطاعات الوزارية ملحقات حزبية لبعض مكونات الأغلبية، حيث اجتهدت كل الوزارات في تأويل قانون التعيين في المناصب العليا لمصلحتها وتكييفه من أجل الإعلان عن مباريات على المقاس، تكون نتيجتها محسومة سلفا، ومعروفة حتى قبل الإعلان عن المباراة. فعن أي نزاهة تتحدثون السيد رئيس الحكومة المحترم؟

لقد طالبنا في فريق الأصالة والمعاصرة بلجنة لتقصي الحقائق في الموضوع، ولكن للأسف لم تتجاوب معه فرق الأغلبية المسؤولة عن أهداف البرنامج الحكومي، واكتفت بعض الأصوات بالدعوة العاجلة لمراجعة قانون 92.00 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا. أما على مستوى الرشوة فلازالت بعض التقارير الدولية الأخرى تشير إلى احتلال بلادنا مراكز غير مشرفة في مجال محاربة الرشوة التي تنخر اقتصاد بلدنا، وتشكل عائقا حقيقيا لأي تطور تنموي سليم، حيث تقدر خسائر المغرب بسبب تفاقم الرشوة أكثر من 30 مليار درهم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية.

أما الكلام عن المرتبة 73 في مؤشر محاربة الرشوة حسب تصنيف الهيئة الدولية للنزاهة، فهذا كلام مردود عليه، لأن الواقع يعلو و لايعلى عليه السيد رئيس الحكومة، فما عليكم إلا مراجعة الصفقات العمومية ومباريات التوظيف والتعيين في المناصب العليا لتعرفوا الحقيقة بدل التشدق بهذا التقرير و الترتيب الذي هو، كما تعلمون، معدل لمجموعة من النقط المحصل عليها من طرف مجموعةً من ًالمنظمات حيث نتواجد في ذيل الترتيب بالنسبة للبعض وفِي مراتب متوسطة بالنسبة للبعض الآخر..

السيد رئيس الحكومة المحترم

لقد اتسم عمل هذه الحكومة بالزبونية والمحاباة لأشخاص ولمؤسسات بعينها في ضرب صارخ لمبدأ الإنصاف والاستحقاق بين المغاربة، في إطار ما اصطلح عليه بالشراكة عام/خاص، أو ما يجب تسميته بشكل صحيح بتفويت المسؤولية الاجتماعية من الحكومة للخواص في مجموعة من المجالات كالصحة ولتعليم، اللذان يؤرقان كل المواطنين الذين أصبحوا فريسة لبعض الفاعلين الجشعين في هذا الباب. وهنا دعوني أتقاسم معكم مثالا في هذا الباب لجامعة خاصة بالرباط تسير كشركة خاصة يؤدي الطلبة فيها حوالي 80 ألف درهم سنويا كرسوم للدراسة، ولكن تستفيد في نفس الوقت من 50 مليون درهم كدعم سنوي من طرف الحكومة. مع العلم أن عدد طلبتها حوالي 2.500. في المقابل تحصل جامعات عمومية على نفس المبلغ من طرف الحكومة لكن يتجاوز عدد طلبتها 50 ألف، بل أكثر من هذا بدأنا نسمع أن الجامعة الخاصة تسعى للرفع من هذه الإعانة إلى 80 مليون درهم سنويا.

## بشأن  تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة.

السيد رئيس الحكومة المحترم

تعلمون جيدا أن المملكة المغربية دولة عريقة وذات حضارة مشرقة وشخصية جد متميزة ليست لا بشرقية ولا بغربية وإنما مغربية، ذات هوية متنوعة عربية وإسلامية و أمازيغية وصحراوية وحسانية، غنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية ولها نموذجها الخاص في الحياة العامة إنها : " التمغربيت " ساهمت وتساهم في الحضارة الإنسانية وفي نصرة القضايا العادلة عبر العالم والعالم يشهد بحكمة جلالة الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية لتنفيذ المهام الإنسانية في العديد من بقع التوتر عبر العالم تحت راية الأمم المتحدة وقدمت تضحيات وأبطالا وشهداء في سبيل ذلك.

وكان على الحكومة أن تنمي هذا الرأسمال اللامادي للمملكة وتبذل مجهودا أكبر في تقوية إشعاع المغرب لاسيما باستثمار الرصيد الهائل التالي :

* هوية متعددة نموذجية في الانصهار والتعايش و الاعتدال والتسامح ونبذ العنف
* نظام منفتح يتطور باستمرار، حقق إصلاحات سياسية ودستورية عميقة في ظل الاستمرارية والتراكم بفضل التلاحم التاريخي بين العرش والشعب.
* بناء تجربة ديمقراطية صاعدة في بحر من الدكتاتوريات وعدم الاستقرار.
* ممارسة إسلام معتدل ومنفتح ومتجدد تحت قيادة سلطة أمير المؤمنين تنفرد بصلاحية الإفتاء الديني وإمارة المؤمنين للديانات لجميع الديانات التوحيدية وتطلب عدة دول من أوروبا وإفريقيا وغيرهما بتكوين أئمتها عليه.
* بناء نموذج امني متكامل ومتعدد الأبعاد رائد تفوق على المخططات الإرهابية حتى نال الاعتراف الدولي بنجاعته وتطلب خدماته
* إبداع نموذج إنساني رائد في تدبير إشكالية الهجرة ونال التكريس العالمي تحت مسمى " ميثاق مراكش "
* نموذج حياتي غني جدا بثقافته وفنونه و قوانينه وأعرافه ونمط عيشه.

**السيد رئيس الحكومة المحترم**

من منطلق مسؤوليتنا كمعارضة دستورية، نبهناكم إلى مجموعة من القضايا والمنزلقات وقدمنا معطيات دقيقة  ذات انعكاسات مباشرة على سمعة وإشعاع بلدنا في هذا المنعطف الكوني الدقيق وأثرنا انتباهكم إلى :

* أن قضية الوحدة الترابية للمملكة ستعرف منعطفا نوعيا يقتضي دبلوماسية متعددة المسارات، إستباقية مبادرة، لا دبلوماسية حكومية أحادية تعمل بردات الفعل ورجع الصدى.
* وأن استعادة المغرب لمكانه الطبيعي داخل الاتحاد الإفريقي وهياكله، يقتضي اعتماد سياسة جديدة مبنية على المصلحة المشتركة والإستباقية والاستمرارية.
* إن المنطقة العربية مرشحة لترتيبات رهيبة ومحاولات بلقنة الدول وتغيير الأنظمة وتفجير المطالب الشعبية بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية  وحقوق الإنسان .
* ونبهنا أيضا إلى كلفة اللا مغرب  الكبير ووضعية الشلل التي يعاني منها الاتحاد المغاربي، إذ يعد أضعف تجمع إقليمي في العالم.
* واستشرفنا ما ستعيشه أوربا من هزات أمنية واقتصادية واجتماعية مع تنامي موجات العنف والإرهاب والعنصرية والكراهية وموجات الهجرة واللجوء  هربا من بؤر التوثر.
* وأشرنا إلى وضع الإتحاد الأوروبي، شريكنا الاستراتيجي، وما سيكون لخروج بريطانيا  من انعكاسات سلبية ليس على الاتحاد فقط بل حتى على البلدان التي تربطها به علاقات تعاون وشراكة ومن بينها المغرب
* وذكرنا بالصعود العالمي للاقتصاد اللامادي وانفجار صراعات الهويات و القيم والمعتقدات واستغلالها في الحملات الانتخابية وفي السياسات الداخلية للدول.

**السيد رئيس الحكومة المحترم**

 تعلمون جيدا أن " علامة المغرب " وسمعته لهما وزن هام في الرأسمال اللامادي والثروة الإجمالية للمغرب وهو ما ينعكس إيجابا على البناء التدريجي للقوة الناعمة للمملكة المغربية ولهذا فحماية سمعتها وتحسينها وتعزيزها يجب أن يحظى بالأولوية القصوى كهدف استراتيجي وكرافعة للدبلوماسية  الوطنية. وتبعا لذلك سجلنا ما يلي :

1 - لم تعد الأنشطة الديبلوماسية المرتبطة بالمصالح العليا للوطن، حكرا اليوم على مؤسسة بعينها، بل أصبحت تقتضي توحيد الجهود وتكثيف عمل المؤسسات الرسمية والموازية على حد سواء وما نتطلع إليه نحن في فريق الأصالة المعاصرة هو دبلوماسية مناضلة و شاملة تقوم على التنسيق بين مختلف الفاعلين في الحقل الدبلوماسي سواء أكانوا رسميين أو غير رسميين.

2 - فبفضل المجهودات الجبارة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رجع المغرب لأسرته الإفريقية وقام جلالته بزيارة لما يزيد عن 15 بلدا أفريقيا في السنتين الأخيرتين  ووقع أكثر من 1000 اتفاقية، كما هناك أكثر من 1000 مقاولة مغربية ومؤسسة عمومية تشتغل في أفريقيا، لكن نلاحظ محدودية مواكبة الحكومة للمبادرات الملكية ولرجوع المغرب لأسرته الإفريقية.

3 - ما يثير الاستغراب أن الحكومة لم تعمل على تبني إستراتيجة وبرامج طموحة لمواكبة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة وتأهيل النسيج الاقتصادي الوطني لمواكبة تنزيل هذه الاتفاقيات،و التنسيق بين القطاعات الحكومية في ما يتعلق بالسياسة الإفريقية وتدعيم ذلك بإستراتيجية إعلامية نوعية ومتخصصة دائمة.

 إن هزالة حصيلتكم تبين أنه لا زال أمامكم الكثير لإنعاش الديبلوماسية الموازية المغربية فالدفاع على علامة المغرب وسمعته عليكم توفير شروط ديبلوماسية موازية ناجعة متعددة المحاور والمجالات، شاملة يتماها فيها الرسمي الحكومي والبرلماني مع غير الرسمي والشعبي.

4 - للأسف لم تستفد الحكومة من خلاصات دراسة حول سمعة المغرب في سنة 2017، والتي من جملة ما أوردته، أن المغرب تمتع بسمعة خارجية متوسطة بالمقارنة مع 70 دولة شملتها الدراسة فسمعته متوسطة في كندا والمملكة المتحدة ومنخفضة في ألمانيا. وللأسف فالتقييم الإيجابي لسمعة المغرب يستند إلى عناصر لا صلة للحكومة بها ولا ببرامجها، ويتعلق الأمر بالمناخ الطبيعي الجيد وحفاوة ساكنة البلد وجودة مؤسسة الأمن. في حين أن مكونات التنمية حصلت على تقييمات أقل إيجابية، خاصة تلك المتعلقة بالنظام التعليمي وبالتكنولوجيا والابتكار وكذا المناخ السياسي والمؤسساتي والشفافية والأخلاق والرفاه الاجتماعي، فكلها نقائص شكلت وتشكل مخاطر على سمعة المغرب الداخلية والخارجية.والحكومة مطالبة بمعالجتها.

5- ينظر  إليه كبلد للسياحة وارض المؤتمرات لكن المغرب له مؤهلات أخرى فهو أرض الدراسة والبحث العلمي والتكوين والتداريب والاستشفاء بكلفة أقل من الاستشفاء في أوروبا وأمريكا.

 6 - يلاحظ أن المغرب يحظى بسمعة ضعيفة في كل من البرازيل وتركيا والهند وبلجيكا وكوريا الجنوبية والشيلي وهولندا وإسبانيا وجنوب أفريقيا والسويد ونيجريا للأسف فلا برنامجكم ولا حصيلتكم تضمن أي إشارة إلى هذه النقاط والى كيفية معالجتها.

7 - و نستحضر هنا العلاقات المتوترة مع بعض المنظمات والهيئات الدولية خاصة أو غير حكومية، وتقاريرها  الموضوعاتية التي تخدش صورة المغرب، والذي نحمل فيه المسؤولية للحكومة التي لم تنفتح بشكل أكبر على هذه الجهات لتقويم ما يمكن تقويمه وتوفير المعطيات الصحيحة لها وبكل شفافية.

ونسجل أيضا استمرار تعامل الحكومة مع تقارير هذه المنظمات بمنطق ردات الفعل وبلاغات التكذيب والإدانة بدل الحوار والتواصل البناء والفعال.

8- نسجل غياب إستراتجية إعلامية وتواصلية خارجية هجومية للحكومة لخدمة قضايا المملكة وتحسين صورتها وخاصة تجاه إفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول الاسكندينافية ودول المعسكر الشرقي سابقا.

9 - اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب، وهي عديدة، تطرح جملة من الأسئلة وعلى رأسها مدى مساهمتها في تقوية مكانة المملكة داخل فضائها الجيو سياسي والجيو اقتصادي وتحصين الوحدة الوطنية والترابية للملكة.

10 - بالنسبة لموضوع مغاربة العالم، وإن كنا نسجل بعض المبادرات الحكومية، لكنها لا تجيب عن الأسئلة الحقيقية التي يطرحها أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج سواء في ما يتعلق بجودة الخدمات القنصلية وتقريبها منهم أو فيما يتعلق بتربية الأجيال على المواطنة وحماية هويتهم وتعزيز ارتباطهم بوطنهم الأم.

* والسؤال المؤرق هو ماذا عن حماية المغاربة في بلدان الاستقبال كما يقع ووقع مؤخرا للعاملات في المزارع الفلاحية حيث وقفنا على انفصام شخصية الحكومة واستهتارها بالموضوع ونشجب بكل حزم الغياب التام للحكومة وعدم استباقها للتعاطي مع القضايا المرتبطة بمغاربة العالم كما وقع في بعض بؤر التوتر كليبيا وبشان العنف الذي يلحق أبناءنا وبناتنا نتيجة اتساع دائرة كره الأجانب والإسلام وفومبيا كما وقع مع الطالب عزاز الركراكي الذي قتل غدرا بإيرلندا، تغمده الله بواسع رحمته والهم ذويه الصبر والعزاء.

11- أما بالنسبة للهجرة واللجوء فبالرغم من الجهود المبذولة، فهذا المحور بحاجة إلى تطوير الإستراتيجية والسياسات العمومية في هذا المجال  بما يتماشى مع موقع المغرب كبلد للعبور والإقامة واللجوء.

ومجال الخصاص الذي لم تهتم به الحكومة هو محاربة التمييز العنصري على مستوى الممارسة وسوء معاملة المهاجرات وإدماج أبناء المهاجرين واللاجئين وتقوية القدرات المؤسساتية وتعزيز الحكامة بين مختلف المتدخلين من أجل ترسيخ المقاربة الحقوقية والإنسانية، وإقرار تدبير عقلاني للإشكالات المرتبطة بالهجرة بما يضمن حقوق المهاجرين ويقوي فرص الاستفادة من إيجابيات الهجرة.

# ثالثا – بصدد المحور المتعلق بتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة

السيد رئيس الحكومة المحترم

 تؤكدون في عرضكم : " أن اغلب المؤشرات الاقتصادية والمالية اليوم تطورت بشكل ايجابي" . وهذا كلامكم بالحرف، لكننا في فريق الأصالة والمعاصرة ثبت لنا أن حصيلتكم لا تعكس الواقع بصدق ونزاهة حيث فشلت الحكومة طيلة مدة نصف ولايتها في التصدي لمخاطر الانكماش الاقتصادي ولإيقاف تفاقم الاختلال في التوازنات الخارجية واحتواء تراجع القروض الاستثمارية ومعالجة الوضعية غير السليمة للمالية العمومية.

وسنوضح زيف التطور الإيجابي المزعوم.

# 1 - فشل الحكومة في احتواء مخاطر انكماش الاقتصاد الوطني

لم تستجب الحكومة لحد الساعة لنداء جلالة الملك بشان إعداد نموذج تنموي جديد، مما جعل جل السياسات الحكومية تبدوا في حالة شرود، وكأن الحكومة بدون بوصلة.

وإذا كان جلالة الملك قد حث على تنظيم مناظرة وطنية حول التشغيل، فكان على الحكومة أن تنجز مسبقا وكخطوة إعدادية لهذه المناظرة النموذج التنموي الجديد الذي سيحدد نوعية القطاعات الاقتصادية التي ستعتمد عليها البلاد، مما سيسهل تحديد نوعية المهن وأصناف الحرف التي سيحتاج إليها المغرب مستقبلا، والتي ينبغي الشروع في تكوينها من الآن. لكن الحكومة ارتأت الخوض في التوجهات العامة للتكوين المهني ونوعية الأطر التي سيتم تكوينها، دون معرفة مسبقة للجانبين الكمي والنوعي للمهن التي سيرغب المغرب في التوفر عليها في المستقبل القريب، لتلبية حاجيات القطاعات التي سيرتكز عليها الاقتصاد الوطني لاحقا.

وقامت الحكومة بتنظيم مناظرة وطنية حول الإصلاح الضريبي، علما أن النظام الجبائي هو آلية فقط لإرساء وتحقيق النموذج التنموي الذي يؤطر المجتمع بأسره. وبالتالي، فإن الإصلاح الجبائي يكون في خدمة النموذج التنموي الذي توافقت حوله مختلف شرائح المجتمع. لذلك، لا يمكن تصور أي إصلاح جبائي في غياب نموذج تنموي يبين نوعية النموذج المجتمعي الذي نريد بناءه.

فمثلا، لتحديد التحفيزات الجبائية يجب معرفة مسبقا القطاعات المستفيدة، ولا يمكن معرفة هذه القطاعات إلا بالرجوع إلى النموذج التنموي الذي يبين القطاعات التي ستحظى بالأولوية للنهوض بالاقتصاد الوطني. وعليه، يتضح أن الإصلاح الجبائي الحالي هو دون بوصلة، وهو إصلاح أعمى في ظل غياب نموذج تنموي ينير سبيل الإصلاح المنتظر.

والمقلق أن يأتي الإصلاح الجبائي منفردا ومنفصلا عن ميثاق الاستثمار علما أن هناك تداخلا بين الجانبين. ولتوخي التوافق بين الإصلاحيين وتفادي التخمة المحتملة في التحفيزات وما يترتب عنها من تبذير للمال العام، كان لزاما على الحكومة استحضار إصلاح ميثاق الاستثمار موازاة مع الإصلاح الجبائي.

 - التزمت الحكومة في برنامجها الحكومي بتحقيق نمو اقتصادي في أفق 2021 يتراوح بين 4.5% و 5.5%، مما يعني تحقيق معدل نسبة نمو تقدر ب 5% سنويا. لكن نلاحظ بعد مرور سنتين من الولاية الحكومية أن الحكومة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، لأنه بالرغم من أن سنتي 2017 و 2018 تعتبران سنتين فلاحيتين قياسيتين بامتياز ب 96 مليون قنطار و 103 مليون قنطار من الحبوب على التوالي بالنسبة للمحصول الزراعي، فإن نسبة النمو الاقتصادي لم تتجاوز 3.9% سنة 2017 و نسبة 2.9% سنة 2018، مما يعني أن نسبة النمو الاقتصادي لهاتين السنتين ناهزت 3.4%، وبذلك فإن الفرق مع ما التزمت الحكومة بتحقيقه هو ناقص 1.6% سنويا. وهذا يعني أن الخصاص في الثروة الذي لم تستطع الحكومة إنتاجه حسب التزاماتها يقدر بحوالي 52 مليار درهم .

أما حلم الحكومة بتحقيق نسبة نمو 5 في المائة فأمر مستحيل .

 - وعدت الحكومة الحالية بالعمل على تصنيع البلاد، إلا أننا نلاحظ أن النتائج المحققة خلال السنتين الماضيتين هزيلة. وكدليل على ذلك، فرع الصناعة التحويلية الذي يعتبر المعيار الحقيقي لمدى تصنيع البلاد حقق نموا ضئيلا بنسبة 2.6% سنويا خلال سنة 2017 و 2018، في حين أنه سجل خلال الخمس سنوات التي سبقت مجيء الحكومتين الأخيرتين نسبة تطور تقدر بحوالي 5% كمتوسط سنوي.

 وبالمناسبة كنا قد نبهنا الحكومة السابقة من مجيء شركة بونباردي إلى المغرب وغيرها من الشركات الأجنبية التي تغريها التحفيزات الممنوحة من طرف الحكومة والتي يمكن أن تغادر التراب الوطني بمجرد حصولها على تحفيزات من بلدان أخرى، لأن هذه الشركات الأجنبية يمكن لها أن ترحل من المغرب بنفس السهولة التي أتت بها.

وهذا ما حدث مع شركة "بونباردي" التي أكدت تنبؤاتنا، حيث بعد تسريحها لأكثر من 5 ألف عامل بإيرلندا ورحيلها إلى المغرب، ها هي تقرر إغلاق أبواب معاملها بالمغرب قصد الرحيل إلى المكسيك بعد مرور شهور معدودة على استقرارها بالدار البيضاء.

وهنا نسائلكم السيد رئيس الحكومة عن حجم الخسائر التي تكبدها المغرب مع هذه الشركة والمتمثلة في التحفيزات والإمدادات المالية التي منحت لها، والأطر التي تم تكوينها دون جدوى والبقع الأرضية بالمناطق الصناعية التي عبئت لفائدتها، وهي الآن بصدد تفويتها للأغيار.

السيد رئيس الحكومة المحترم

- أمر صاحب الجلالة بإعداد مخطط أخضر ثاني بعد مرور 10 سنوات على المخطط الأخضر الأول. وكان من المرتقب تنظيم مناظرة وطنية موازاة مع المعرض الفلاحي الأخير، للقيام بتقييم نتائج المخطط الأخضر الأول، غير أن الحكومة ألغت في آخر لحظة هذه المناظرة، بسبب النتائج غير السارة لهذا المخطط . ومؤشرات ذلك ما يلي :

 ا -المخطط الأخضر ركز على تكثيف الإنتاج من الحوامض (2.3 مليون طن سنويا)، دون أن يضمن أسواقا جديدة لتسويق الإنتاج الإضافي، مما أدى هذه السنة والسنة الفارطة إلى وجود فائض في إنتاج الحوامض (بلغ 300 ألف طن) لم يتم تثمينه واستغلاله. لأن الفلاحين اضطروا إلى بيع الحوامض بالضيعات بأثمنة بخسة بلغت في بعض الأحيان إلى درهم واحد للكيلوغرام، أو أقل من هذا السعر. وبذلك تكبد الفلاحون خسائر فادحة لأن المخطط الأخضر لم يولي أهمية كافية لعملية تسويق المنتوجات الفلاحية ..

فهل يعقل أن تغرق مصر السوق السنغالية بحوامضها، علما أنها توجد في شرق القارة السمراء، وأن المغرب الذي يتوفر على جالية مهمة بهذا البلد الشقيق لا يستطيع تصدير ولو قسط بسيط من حوامضه إلى بلدان جنوب الصحراء، لأنه لم يقم باستكشاف الأسواق الإفريقية والتفكير في توفير الوسائل اللوجستيكية ؟.

 ب - مقارنة مع إنتاج الحوامض الذي سجل فائض مهولا أدى إلى انهيار الأسعار، فإن الفواكه الأخرى تضاعف محصولها مرة واحدة (100%)، في حين أن المخطط الأخضر كان يهدف إلى مضاعفة إنتاج هذه الفواكه بثلاث مرات، أي بزيادة كمية الإنتاج بحوالي 300%، مما يعني أن المخطط الأخضر لم يحقق سوى ثلث (33%) الأهداف المسطرة في هذا الباب.

ج - إنتاج الحليب ارتفع ما بين سنتي 2008 و 2018 بحوالي 65%، والحال أن المخطط الأخضر كان يتوخى الزيادة في كمية الإنتاج الوطني ب 131%، يعني أن الإنجازات تمثل أقل من نصف الأهداف المسطرة..

د - تراجع مساهمة القطاع الفلاحي بما فيه الصيد البحري في الناتج الداخلي الخام، أي الثروة التي ينتجها الاقتصاد الوطني سنويا، بحيث انخفض نصيب القطاع الفلاحي في الثروة الوطنية من حوالي 16% قبل دخول المخطط الأخضر حيز التطبيق، أي قبل سنة 2008، إلى حوالي 12% من الناتج الداخلي الخام حاليا، بالرغم من أن الغلاف الاستثماري العمومي الموجه للفلاحة ارتفع ما بين 2006 و 2018 من حوالي 5% من ميزانية التجهيز العمومية إلى 15% من نفس الميزانية، حيث عبأت الحكومة ما بين 2008 و 2017 حوالي 75 مليار درهم من الاستثمارات لصالح قطاع الفلاحة، ورغم ذلك، فإن مساهمة هذا القطاع في خلق الثروة ومناصب الشغل تراجعت خلال الفترة السالفة الذكر.

ه – كما أن المخطط الأخضر يهدف إلى الزيادة في مناصب الشغل من 4.2 مليون منصب شغل سنة 2007 إلى 5.7 مليون منصب شغل مع متم سنة 2020، أي بزيادة تقدر ب 125 ألف منصب شغل سنويا، غير أن العكس هو الذي حصل حيث عوض الزيادة في مناصب الشغل، فقدت الفلاحة سنويا حوالي 24 ألف منصب شغل في المعدل منذ سنة 2008. ولذلك، عوض أن يحدث القطاع الفلاحي 1.25 مليون منصب شغل إضافية مع متم سنة 2018، فإنه فقد 2.4 مليون منصب شغل..

و - رغم كل المجهودات المبذولة لإنجاح المخطط الأخضر والاستثمارات العمومية المرصدة لتنفيذه، فإن الدخل المتوسط لسكان البادية بلغ حسب وزارة الفلاحة سنة 2018 حوالي 9.500 درهم سنويا للفرد، أي حوالي 26 درهم يوميا لكل فرد يقطن بالبادية. لذا نتساءل :

 هل يمكن لسكان البادية أن يعيشوا معززين مكرمين بمثل هذا الدخل اليومي؟ وهل بهذا الأجر اليومي يمكن القول بأن المخطط الأخضر كان ناجحا؟

ز- بالنسبة للأمن والاستقلال الغذائي، نلاحظ أن الميزان التجاري الفلاحي أو الغذائي مازال يسجل عجزا مستقرا يقدر بحوالي 18 مليار درهم سنويا، مما يعني أن المخطط الأخضر لم يستطع بتاتا الحد من هذا العجز، وبالأحرى معالجة ظاهرة انعدام الأمن الغذائي الوطني، حيث مازال المغرب يستورد سنويا الحبوب وغيرها من المواد الأساسية كالسكر الذي يغطي الإنتاج الوطني 42% فقط من حاجيات المغاربة.

 ن - أما قطاع البناء فيعيش أزمة خانقة منذ تقلد الحكومة السابقة مسؤولية مقاليد الشأن العام. وقد عمرت هذه الأزمة أكثر من 6 سنوات متوالية لم تستطع لا الحكومة السابقة ولا الحالية وضع حد لها. والدليل على ذلك، أن قطاع البناء عرف شبه ركود خلال السنتين الأخيرتين، لأن نسبة النمو لم تتجاوز 0.6% سنويا، و تراجع مبيعات الإسمنت التي انخفضت سنة 2018 بحوالي 3.6% للاستقرار في حدود 13.3 مليون طن وهو أدنى مستوى منذ سنة 2006.

# 2 – فشل الحكومة في التصدي لتفاقم اختلال التوازنات الخارجية

تفاقم عجز الميزان التجاري ب4 مليار درهم سنة 2017 ليستقر في 189 مليار درهم، وازدادت الحالة سوءا سنة 2018 ليصل إلى 206 مليار درهم.

باستثناء البرازيل ودول إفريقيا جنوب الصحراء، يسجل المغرب عجزا في ميزانه التجاري مع جميع شركائه التجاريين. ومما يزيد الطين بله، هو أن هذا العجز ازداد تفاقما خلال السنتين الأخيرتين من عمر الحكومة الحالية..

و خلال السنتين الماضيتين من ولاية الحكومة الحالية، انخفض الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة من 249 مليار درهم سنة 2016 إلى 240 مليار درهم سنة 2017، و231 مليار درهم سنة 2018 .

ولإعادة ترميم الاحتياطي من العملة الصعبة، ارتأت الحكومة هذه السنة اقتراض 11 مليار درهم من السوق المالية الدولية، مما يعني أن الحكومة تريد تغيير مشكل انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة بشكل آخر وهذا الإجراء سيرفع من مستوى المديونية التي ستتجاوز مبلغ 1046 مليار درهم في متم 2019 .

# 3 – فشل الحكومة في احتواء تراجع القروض الاستثمارية

سجلت القروض الإضافية الممنوحة سنة 2017 (24 مليار درهم) انخفاضا مقارنة مع القروض الممنوحة سنة 2016 (33 مليار درهما) بنسبة تفوق 27%.

أما بالنسبة لسنة 2018 فقد بلغ غلاف القروض الممنوحة حوالي 25 مليار درهم، وهو حجم أقل من مجموع القروض الممنوحة سنة 2016. وعليه، يتبين أن القروض الممنوحة سنتي 2017 و 2018 لم ترقى إلى مستوى القروض الممنوحة سنة 2016، مما يعني أن هناك تراجع ..

القروض الممنوحة سنتي 2017 و 2018( أي حوالي 50 مليار درهم ) استفادت منها أساسا الأسر التي حصلت على 60% من مجموع القروض، أي ان 30 مليار درهم استعملت كليا لتمويل الاستهلاك، في حين أن المقاولات استفادت من قروض استثمارية بلغ مجموعها 11.6 مليار درهم بمعنى 23% من مجموع قروض سنتي 2017 و 2018.

هذا، يبين أن السياسة الاقتصادية مازالت تعتمد على دعم الطلب أي الاستهلاك عوض دعم العرض، أي الإنتاج عبر تكثيف الاستثمارات المنتجة التي يقوم بها القطاع الخاص.

إن توجيه القروض إلى تمويل الاستهلاك عوض الاستثمار يدل على وجود مخاطر انكماش اقتصادي جراء ركود الإنتاج، وتراجع المستثمرين الذين هم في حالة تريث وانتظار.

# 4 –فشل الحكومة في تصحيح الوضعية غير السليمة للمالية العمومية

-التزمت الحكومة بتخفيض نسبة عجز الميزانية العمومية إلى أقل من 3% من الناتج الداخلي الخام، لكنها بعد سنتين لم تستطع تحقيق هذا الهدف، لأن نسبة عجز الميزانية بلغت سنة 2017 نسبة 3.56% من الناتج الداخلي الخام، وسنة 2018 3.72% مقابل 3% من الناتج الداخلي الخام المتوقعة بالقانون المالي. وبالنسبة للسنة الجارية يتوقع بنك المغرب أن تبلغ نسبة عجز الميزانية العمومية ما يعادل 4.1 % من الناتج الداخلي الخام.

وتعهدت الحكومة بتقليص نسبة دين الخزينة إلى أقل من 60% من الناتج الداخلي الخام، غير أنه لحد الآن لم تستطع الحكومة الاقتراب من هذا الهدف للوفاء بوعدها. بل من المنتظر أن تقترب نسبة دين الخزينة من 70% ، لأن نسبة هذا الدين تبلغ حاليا 65% من الناتج الداخلي الخام، وستدخل المالية العمومية في نفق مظلم وسيكون الهم الوحيد هو البحث عن سبيل لمعالجة أوضاع الميزانية العمومية عوض استعمال هذه الميزانية لحل المعضلات الاجتماعية والاقتصادية العالقة.

والتزمت الحكومة أيضا بأن تخفض نسبة البطالة إلى دون 9%، إلا أن سنتي 2017 2018 سجلتا نسبة 10.2% ، حيث بلغت نسبة العطالة حوالي 10%، علما أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يسجل نسبة 16% في المغرب . وهنا يجدر التذكير أن هذه النسب لا تتضمن طوابير الشباب الذين غادروا سوق الشغل بعدما فقدوا الأمل في الحصول على عمل.

لهذا فالقول بان المؤشرا ت الاقتصادية والمالية في تطور ايجابي ادعاء زائف.

# بصدد المحور المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي

السيد رئيس الحكومة المحترم

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل أننا نعيش فترة من الضبابية والانتظارية الشديدة ، وثقل الملفات الاجتماعية الحارقة. وهو ما شكل دافعا موضوعيا لتدخل جلالة الملك أكثر من مرة لتنبيه حكومتكم إلى عواقب سوء تدبيرها للشأن العام الوطني، وعدم التقائية ونجاعة سياساتها، وضعف حكامتها، وهدرها للمال العام وتم بشكل غير مسبوق في الحياة السياسية الوطنية إعفاء عدة وزراء في حكومتكم بسبب التهاون في قيامهم بمهامهم الدستورية .

لقد تم دق ناقوس الخطر أكثر من مرة من تفاقم الخصاص في مجال العدالة الاجتماعية، رغم وجود أكثر من 100 برنامج اجتماعي وتم التشديد على أنه لا يمكن بلوغ هدف خلق التشغيل، وبلورة نظام عصري ومستدام للحماية الاجتماعية، في غياب إنجاز طفرة حقيقية في مجال الاستثمار ودعم الإنتاج وخلق فرص الشغل والتوزيع العادل للثروة التي ينتجها المجهود الاقتصادي الوطني.

ونؤكد أنكم فشلتم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وعجزتم عن معالجة مظاهر الاحتقان الاجتماعي، وأصبح سجلكم حافلا بالقرارات اللاشعبية واللاجتماعية .

السيد رئيس الحكومة المحترم

**1 – بصدد تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين**

نعتبر حصيلتكم المرحلية في هذا الصدد مجرد إنشاء وجرد لإجراءات إدارية وبيانات أحيانا خاطئة وخاصة فيما يتعلق بتوزيع المدرسين بين المجال القروي حيث يشتغل 47 في المائة منهم وبين المجال الحضري حيث يشتغل 55 في المائة وهو ما يعطي 102 في المائة وهذا لا معنى له ويدعو إلى الشك في أرقامكم.

 وجاء في البرنامج الحكومي أن نسبة التمدرس في الإعدادي ستصل 97 في المائة في 2021 بينما جاء في عرضكم أن نسبة التمدرس بالنسبة للأسلاك الثلاثة ارتفعت خلال موسم 2017/2018 وبلغت نسبة 97.3 في المائة فهل حدثت معجزة وحققتم الهدف قبل اجله؟

 لا نعتقد ذلك . ونعتبره مجرد خطا أخر .

وتزعمون أن تنزيل الرؤية الإستراتيجية 2015 – 2030 حسن العديد من مؤشرات إصلاح منظومة التربية والتعليم، لكن نسائلكم :

-كيف يمكن تطبيق تلك الإستراتيجية بدون قانون - الإطار وإلا سقطنا في العشوائية؟

- أي مصداقية لحكومتكم التي نصت بكل وضوح في برنامجها " التسريع" بإخراج القانون - الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وجاء وقت حصيلة نصف الولاية ومشروع قانون الإطار لم تتم المصادقة عليه في مجلس النواب والكارثة السياسية إن الفريق النيابي لحزب رئيس الحكومة هو من يعرقل التصويت عليه بالإجماع بمن فيها فرق المعارضة وكانت العرقلة في الدورة الاستثنائية المخصصة للتصويت على هذا القانون وتستمر أيضا خلال الدورة الربيعية الحالية.

فأي حكامة حكومية هذه؟ وأي انسجام حكومي هذا؟.

إن هذا العبث السياسي هو الذي يفقد المؤسسات مصداقيتها وعلى رأسها المؤسسة الحكومية.

**السيد رئيس الحكومة لمحترم**

 تتحدثون عن تعزيز دور المدرسة في مجال التربية عبر تنزيل إجراءات تهم دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي وتعميم التمدرس بالتعليم الأولي. والحال أن المعطيات حول قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مخيبة للامال

علما أن المتابعة والعناية الدائمة لجلالة الملك لهذا الورش الاستراتيجي، لا تقابلها لدى الحكومة انخراط جرئ ومواكبة قوية لتطوير السياسة التعليمية في بلادنا، والدليل هو أن مشروع قانون الإطار انتظر 3 سنوات منذ صدور الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 قبل أن يحال على البرلمان.

فحوالي 250 ألف من التلاميذ يغادرون المدرسة سنويا منذ سنة 2002، و 12% فقط من الطلبة المسجلين بالجامعات المغربية يحصلون على الإجازة في ظرف 3 سنوات،.

وفي سنة 2017، 0.4 في المائة من الأطفال المغاربة لا يلتحقون بالتعليم الابتدائي، و4.8 في المائة لا يلتحقون بالتعليم الثانوي الإعدادي، و1.8 في المائة لا يلتحقون بالتعليم الثانوي ألتأهيلي والحال أننا نتحدث عن الحق في التربية والتعليم الذي يجب توفيره لكل مواطن دون استثناء، ولا يجوز لكم ترك طفل واحد خارج المنظومة.

ونسب التكرار في صفوف التلاميذ تصل إلى 12.6 في المائة بالتعليم الابتدائي و 22.5 في المائة في التعليم الثانوي الإعدادي و 15.5 في المائة في التعليم الثانوي التأهيلي..

ونسب الانقطاع عن الدراسة تصل إلى 1.10 في المائة في التعليم الابتدائي، وإلى 12.02في المائة في الإعدادي، وإلى 10.15 في المائة في التأهيلي.

وبخصوص اكتظاظ الأقسام، ففي الابتدائي هناك أقسام يصل عدد التلاميذ فيها إلى 45 أو أكثر، وفي الإعدادي هناك أقسام يصل العدد فيها إلى 45 أو أكثر، أما في الثانوي التأهيلي فهناك أقسام يصل عدد التلاميذ فيها إلى 50 أو أكثر.

وبالنسبة لجودة التأطير التربوي لهؤلاء التلاميذ، الحكومة عملت على ضخ 55000 مدرسة ومدرس بالتعاقد ودون تكوين يذكر، وغياب أي رؤية للتكوين المستمر لهيئة التدريس، وحرمان مدراء المؤسسات التعليمية من السكن الوظيفي في العديد من المناطق، بل وحرمانهم حتى من المكاتب الإدارية للاشتغال في عدد كبير من المناطق، والاكتفاء بإنجاز مهامهم داخل الفصول الدراسية.

والتعليم بالعالم القروي يعيش وضعية مزرية، إذ هناك العديد من الاختلالات التربوية والتعليمية ذات طابع مادي وبنيوي وبشري، فبالإضافة إلى أن كل النسب المئوية التي تحدثنا عنها بخصوص عدم الالتحاق والتكرار والانقطاع والتأخر المدرسي والاكتظاظ داخل الأقسام والانتقال من السنوات والأسلاك الدراسية تتضاعف على ما هي عليه في العالم الحضري.

ومشكل الأقسام المشتركة، التي تدمج فيها مستويات متعددة على حساب جودة التعليم

ولخص تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الوضعية الخطيرة بالقول بأنه لا تـزال العديـد مـن أوجـه القصـور البنيـوي تلقـي بظلالهـا علـى قطاعـي التربيـة والتكويـن، بحيث هناك جملــة مــن الاختــلالات. وهناك توظيـف مدرسـين لا يتوفـرون علـى تكويـن ملائـم فـي مهـن التربيـة والتكويـن. وتواجد ظاهرة الاكتظـاظ الـذي تشــهده الفصــول الدراســية. وتنامــي أعــداد المتمدرســين فــي القطــاع الخــاص يطرح مســألة التمــازج الاجتماعــي، ويثيــر تســاؤلات حــول الشــرخ الاجتماعــي. وهذا يؤدي إلى تقويض ثقـة المواطنيـن فـي القـدرة علـى التماسـك الاجتماعـي، وهو ما يمكن أن يشـكل تهديـدا للارتقــاء الاجتماعــي مــن خلال المدرســة.

السيد رئيس الحكومة المحترم

تدعون أيضا في حصيلتكم إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي بالنظر لما لهذا القطاع من دور أساسي في تأهيل الشباب للاندماج المهني والاجتماعي وللرفع من تنافسية المقاولة والاقتصاد الوطنيين لكننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر ما يحصل اليوم في الجامعة المغربية هو شئ اخر، ولا يكفي فيه الزيادة في الغلاف المالي

* هل تعرفون أن الجامعات لا تتوفر على نظام قانوني ( ( Organigramme؟
* تضمن برنامجكم هدف الرفع من نسبة التمدرس بالجامعات من 33 الى 45 في المائة سنة 2020-2021 لكن المناصب المالية المخصصة للتدريس في المؤسسات الجامعية تبقى محدودة جدا بالنظر للعدد المتزايد سنة بعد أخرى من الأساتذة المغادرين بسبب التقاعد أو المغادرة الطوعية أو المرض ناهيك عن التعيين في مناصب المسؤوليات الجامعية بمنطق : " أعطيني نعطيك وهذا ديالي و هذا ديالك "

 -ومن مؤشرات ضعف الحصيلة أنها لم تتطرق للبحث العلمي بالجامعة رغم ما ضمنته في البرنامج الحكومي بشأنه من وعود كبرى ولم تتطرق أيضا لكيفية وقف الاحتجاجات والإضرابات التي تخوضها الشغيلة التعليمة بمطالب مشروعة وزحف شبح سنة بيضاء في كلية الطب وغيرها.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بقلق بالغ خلو الحصيلة المرحلية من أي إجراء يتعلق بالبحث العلمي لاسيما وأن الجامعة العمومية إذا كانت فقدت احتكار التعليم والتكوين الجامعي لفائدة القطاع الخاص إلا أنها ما زالت تحتفظ بالاحتكار الايجابي للبحث العلمي وتشكل الرافعة القوية لولوج مجتمع المعرفة والابتكار مستقبلا ودراسات الدكتوراه هي الآلية الأساسية في الرفع من مستوى البحث العلمي لكن مع الأسف الشديد إن الدفاتر الوصفية التي اعتمدت بمقتضاها الوكالة الوطنية للتقييم والجودة برامج دراسات الدكتوراه انتهت صلاحيتها منذ سنة 2012 وكان من المفروض تجديدها لتحيينها ومسايرتها للتطورات العميقة في المجال العلمي والبيداغوجي لكن مع الأسف لم يتم تجديدها لحد لآن، بل اقتصرت الحكومة السابقة والحكومة الحالية على تمديد العمل بها كل سنة منذ 2012 بمجرد رسالة إدارية وهذا نموذج لجمود الحكومة وهزالة حصيلتها المرحلية.

* وبالنسبة للمنح تتباهى الحصيلة بالزيادة في عدد المستفيدين منها لكن نقول للحكومة إنكم تغطون الشمس بالغربال كما يقال ذلك أن نظام المنح وشروط الاستفادة منه غير منصف مطلقا أولا لأن الاستفادة خاضعة للكوطا وأن من لم يقبل طلبه لأي سبب كان لا يحق له أن يتقدم بطلب جديد ولو توفرت فيه الشروط المطلوبة وهذا حيف كبير ومنح الاستحقاق لا يشترط فيها أن يكون الدخل محدودا وهو ما يجعل العديد من الطلبة الميسورين يستفيدون منها لدرجة أن العديد منهم يتنازل عنها فلا بد من عقلنة نظام المنح ليؤدي دوره الاجتماعي في التحفيز على الدراسة.
* وتتباهى الحكومة بشعبوية ماكرة بالزيادة في مبلغ المنح وهذا من حصيلة الحكومة السابقة وليس الحكومة الحالية وزيادة 200 درهم لا تسمن ولا تغني من جوع إذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادة في ثمن الكراء وثمن الوجبات الغذائية وتذاكر النقل والكتب ...فالحكومة أعطت بيد وأخذت بأخرى وهذا لا يعتبر دعما حقيقيا لتشجيع الطلبة والطالبات على مواصلة الدراسة والتحصيل الجامعي.

**السيد رئيس الحكومة المحترم**

**2 - بصدد تحسين وتعميم الخدمات الصحية وتوسيع التغطية الصحية**

 يجدر التذكير أن هذا القطاع حساس جدا لارتباطه بصحة وحياة المواطن . وتقييم الحصيلة يعطيه المرضى وحالة مصالح المستعجلات بالمستشفيات قبل أن يعطيه البرلمان ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نرفض اللغة الخشبية للحصيلة المرحلية في هذا الصدد. هذا القطاع يعيش أوضاعا كارثية والحكامة الصحية والخدمة العمومية الصحية لا تمت للدستور ولا للقوانين الجاري بها العمل بصلة ولا يحتاج الأمر إلى التفصيل أو إعطاء الأمثلة :

* استهتار وزير الصحة بمبدأ تكافؤ الفرص وإمعانه في جعل المسؤولين على تدبير المرافق الصحية من بناء حزبه وكأنه قطاع خاص في انتهاك صارخ لمبادئ الدستور.
* مواعيد الاستشفاء طويلة الأمد وحوامل يلدن على أبواب المستشفيات والأطباء مرهقون والأجهزة معطلة والفساد والتحرش الجنسي منتشر والتهرب الضريبي على عينك ابن عدي ....الخ .

بل أكثر من هذا ، نتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة عن معنى بطاقة الرميد وعن مغزى استفادة 12 مليون مغربي ومغربية منها ( أي أكثر من ثلث ساكنة المغرب )؟

أليس في التدهور الممنهج لقطاع الصحة إجهاز عليه و دعم لخوصصته ودفع المرضى للارتماء في أحضان القطاع الصحي الخاص رغم ما يعرف عنه من تهرب ضريبي فضيع؟

 وعليه فالحصيلة كارثية رغم الزيادة في ميزانية الوزارة بشكل ملموس ويبدو أن الوزارة أصبحت متجاوزة في هذا المجال ولربما علينا أن نذهب إلى الصين لتعلم حكامة المرافق التي تقصدها الإعداد الضخمة من المرتفقين. ونحتاج إلى مخطط مارشال للصحة للحد على الأقل من عجز الحكومة إذا كنا نريد فعلا أن نحسن مرتبة المغرب في سلم التنمية البشرية للأمم المتحدة وغيرها .

لقد سبق للمجلس الأعلى للحسابات التأكيد على أن المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية التابعة لوزارة الصحة والمسيرة بطريقة مستقلة، تتسم بانحطاط الخدمة الصحية ببلادنا، وتبرر سخط المواطنين على المراكز الاستشفائية، وتفسر سوء ترتيب بلادنا على سلم التنمية البشرية ولا تتوفر على " مشروع المؤسسة الاستشفائية " مصادق عليه وذلك في خرق للمادة 8 من المرسوم المتعلق بالتنظيم الاستشفائي.

**السيد رئيس الحكومة المحترم**

3 **- بصدد تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي**

نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن هذا المحور هو مربط الفرس كما يقولون وهو عماد الاستقرار والسلم الاجتماعي الحقيقي ولهذا جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كورش ملكي استراتيجي لتخفف من حدة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي لكن لا يمكنها أن تحل وحدها المشكل مهما بذلت من مجهودات تستحق التنويه والخصاص الاجتماعي هو نقطة ضعف النموذج التنموي الذي أعلن جلالة الملك عن محدوديته وانتهاء صلاحيته لكن الحكومة لم تستخلص العبر من ذلك وأبانت عن عجز في بلورة نموذج جديد . والحصيلة المرحلية لم تستطع أحداث نقلة نوعية في مجال العدالة الاجتماعية .

وتتغنى الحكومة بالآثار الايجابية على القدرة الشرائية لاتفاق ثلاثي الأطراف 2019/2021 لكن عليها أن تستحضر أن زيادة 500 درهم على 3 مراحل شئ هزيل ولم يسد الثغرة الكبرى التي أحدثها آخر مرسوم لرئيس الحكومة السابق حينما قرر اقتطاع 600 درهم من رواتب الموظفين دفعة واحدة لسد العجز المالي لصناديق التقاعد وبالتالي ليس هناك تحسين في وضعية المستفيدين من الزيادة وتبقى الوضعية بئيسة ستتضرر منها منظومة السلم الاجتماعي برمته وآخر تقرير لمنظمة اوكسفام صنف المغرب ضمن الدول الأكثر اتساعا للهوة بين الأوضاع الاجتماعية ( 1.6 مليون فقير ) .

ويكفي التمعن في عدد 12 مليون مغربي ومغربية حاملين لبطاقة الرميد أي أكثر 35 في المائة من ساكنة المملكة تعيش في حالة خصاص مهول وهذا أوضح جواب على الزعم بن جميع المؤشرات تتطور ايجابيا كما جاء في الحصيلة المرحلية.

وبالنسبة للعناية بالأشخاص المسنين وعددهم في ارتفاع كبير بحكم التحول الديموغرافي ببلادنا نتأسف لكون الاتفاق الثلاثي الأطراف للحوار الاجتماعي لم يستجيب لمطالب الكونفدراليىة الديمقراطية للشغل بالإعفاء الضريبي لمعاشات تلك الفئة الهشة المتزايدة بسبب شيخوخة الساكنة المغربية.

ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن إلغاء صندوق المقاصة بالطريقة التي تم بها وإرضاء البنك الدولي بدل المواطنين المغاربة هو السبب العميق لتعدد مظاهر الاحتقان الاجتماعي في بلادنا فتحرير الأسعار دون الحرص على تلافي الاحتكار والتأثير على الأسعار للارتفاع يضرب القوة الشرائية للطبقات الضعيفة والمتوسطة في الصميم وتشعر الحكومة نفسها بزلة إلغاء دعم المواد الأساسية لأنها عبرت مؤخرا عن رغبتها في تسقيف سعر المحروقات لحسابات سياسيوية وانتخابوية واضحة وبالمناسبة نسجل بصفة عامة نزعة الحكومة إلى الاستغلال السياسي لبرامج الدعم الاجتماعي بمختلف أشكاله في جميع المجالات .

**السيد رئيس الحكومة المحترم**

**4 – تعزيز منظومة التكوين المهني باعتباره رافعة أساسية لتحقيق فرص التشغيل**

إننا بقدر ما نثمن الحرص الملكي على إعطاء قطاع التكوين المهني الأولوية القصوى بقدر ما نعبر عن قلقنا من ضعف الحصيلة في هذا المجال وهو ما يعبر عن غياب الإبداع عند الحكومة لتحقيق طفرة في مجال التكوين المهني والتشغيل وبعد عدة محاولات استطاعت الحكومة أن تقدم لجلالة الملك إستراتيجيتها وهي إستراتيجية إحداث المدن الجهوية للمهن والكفاءات لكن تفعيلها لا يسير بالسرعة القصوى التي يتطلبها استعجال معالجة حجم البطالة المتفاقم .

لقد جاء في حصيلتكم أن 433.007 متدربا استفادوا من التكوين المهني خلال الموسم الدراسي 2017/2018 فكيف لنصف مليون تقريبا من المستفيدين سنويا من التكوين المهني ولا يجدون شغلا طالما أن البطالة في صفوف الشباب في ارتفاع مضطرد ؟.

 إننا نقف اليوم على وضعية في غاية الخطورة، من حيث ضعف سياساتكم في مجال التشغيل، بل والانتشار المخيف للعطالة داخل المجتمع.

 فالاقتصـاد الاجتماعـي والتضامنـي لا يشـغل سـوى 5.5 فـي المائـة مـن السـكان النشـيطين وفي مجـال التصنيـع، فـإن القيمـة المضافـة الصناعيـة مـا زالـت لا تسـاهم بالقـدر الكافـي فـي نمـو الناتـج الداخلـي الخـام. والمهـن العالميـة غيـر قـادرة على إحداث فرص الشغل اللائق لتعويض القطاعات التي تشهد تراجعا والارتفـاع شـبه المسـتمر لمعـدل البطالـة فـي صفـوف الشـباب وعـدم قـدرة الاقتصـاد الوطنـي على إحداث ما يكفي من مناصب الشغل الملائمة، وهذا كله يهدد السلم والتماسك الاجتماعيين.

وهو ما دفع تقرير بنك المغرب إلى القول بأن الهشاشة والفوارق الاجتماعية تولد شعورا بالإقصاء لدى شرائح واسعة من المواطنين والبرامج المتفرقة لحل معضلة البطالة لم تعط أكلها والإستراتيجية الوطنية للتشغيل هي غير واقعية، نظرا للتفاؤل المفرط الذي تتسم به.

إن حكومتكم لا تتجاوب مع توصيات تقارير المجلس الأعلى للحسابات بشأن اختلالات عدم الالتقائية وعدم النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للسياسات العمومية الاجتماعية نفسها كما أن حكومتكم عودتنا على تحقيق نسب تنفيذ غير مطمئنة ولا تستجيب للإنتظارات.